

1 يشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفي مالكا لشيء الذي وفي به وأن يكون ذا أهلية التصرف فيه . 2- ومع ذلك فالوفاء بالشيء المستحق من ليس أهلاً للتصرف فيه ينقضي به الالتزام وإذا لم يلحق الوفاء ضرراً بالموفي . ويشترط في الموفي سواء في ذلك المدين أو الغير أن يكون مالكاً لما وفي به وأن تتوافر لديه أهلية التصرف فيه وغنى عن البيان أو الوفاء بالالتزام ينقل حق عيني تتوافر فيه حقيقة التصرف فلا يقع صحيحاً إذا لم يكن الموفي مالكاً لما يوفي به وامتنع عليه تفريعاً عن ذلك أن يملكه للدائن على أن الدائن قد يؤول إليه المالك بالتقادم أو بمجرد الحيازة في المنقول فإذا كان الموفي حق المالك فيما أوفي به لكن لم تتوفر لديه أهلية التصرف فيه كان الوفاء قابلاً للبطلان وللمدين أن يسترد ما أداه وأن ينتفع بفسخه الأجل وكما لو أراد أن يفي بشيء آخر مما يرد التخيير عليه في التزام تخيري ثبت له الخيار فيه فإذا لم يلحق الوفاء أي ضرر بناقص الأهلية انتفت مصلحته في التمسك بالبطلان وامتنع عليه الاحتجاج به ومتى كان الوفاء بمحامٍ من البطلان ترتب عليه إنقضاض المدين وبراءة ذمة المدين منه .